

MR EITI



Initiative pour la Transparence des Industries Extractives
مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية

2022

ملخص

التقرير السنوي لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية



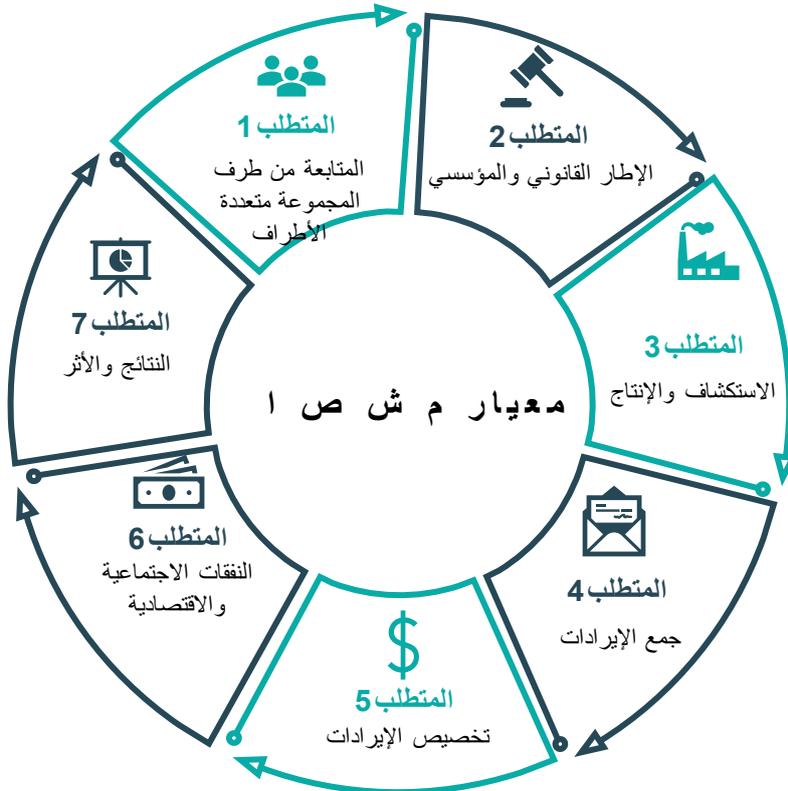
مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (م ش ص 1) لمحة عن المبادرة وتاريخ تطورها في موريتانيا.

التصريح بالإيرادات الحكومية المتأتية من الصناعات الاستخراجية، وكذلك الكشف عن جميع المدفوعات الهامة المقدمة للحكومة من قبل شركات النفط والغاز والمعادن.

مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية هي المعيار العالمي لتعزيز الحكامة المفتوحة والمسئولة في مجال النفط والغاز والموارد المعدنية. تلتزم مبادرة الشفافية بنشر التقارير السنوية بما في ذلك

نشرت اللجنة الوطنية للشفافية في الصناعات الاستخراجية منذ 2005 وحتى 2022 سبعة عشر تقريرا تغطي ثمانية عشر سنة مالية. (حيث أعدت سنتين ماليتين 2020 و 2021 في تقرير واحد)

يرتكز تطبيق معيار مبادرة الشفافية على تنفيذ المتطلبات السبعة (7) الرئيسية المكونة لها. وتترجم خطة العمل السنوية للجنة الوطنية للمبادرة هذه المتطلبات إلى أنشطة. وتعتبر السكرتاريا الفنية للجنة الوطنية هي المسؤولة عن تنفيذ هذه الأنشطة تحت إشراف المجموعة متعددة الأطراف.



هيكلة وعمل اللجنة الوطنية للمبادرة / المجموعة متعددة الأطراف

تتولى تنفيذ معيار المبادرة في موريتانيا مجموعة متعددة الأطراف تشرف على العملية، وتقوم بنشر تقارير المبادرة وتحسين الحكامة الرشيدة في مجال الصناعات الاستخراجية. يتم دعم هذه المجموعة متعددة الأطراف، والتي تسمى أيضًا اللجنة الوطنية للمبادرة، من قبل السكرتاريا الفنية. تتألف اللجنة من 31 ممثلاً على النحو التالي:



الشركات الاستخراجية المدرجة في نطاق تقرير 2022

شركات التعدين

اسنيم

تازيانت

ام سي ام

اسفير موريتانيا ش م

تيجيريت R&E

FERROQUARTZ MAURITANIA

شركات النفط

توتال موريتانيا-استكشاف/إنتاج

بي بي

شل

كيرن

الشركة الموريتانية للمحروقات

تحليل حجم الكميات المنتجة في القطاع الاستخراجي لسنة 2022

يعتبر باطن الأرض الموريتانية غنيا للغاية بالموارد المعدنية. وتنتج البلاد الحديد منذ ستين سنة، ومؤخراً النحاس والذهب وبعض المعادن الأخرى. وبالإضافة إلى هذه الموارد المعدنية، تم اكتشاف مخزونات من النفط والغاز الطبيعي في البحر. وقد بدأ استغلال النفط عام 2006 وانتهى عام 2017.

تلخص الجداول التالية إنتاج القطاع المعدني وصادراته لسنة 2022. لم يكن هناك إنتاج أو تصدير للمحروقات. ومن المقرر إنتاج الغاز سنة 2024.

جدول الإنتاج المعدني لسنة 2022

النحاس		الذهب (كجم)		الحديد (طن)		المادة
2021	2022	2021	2022	2021	2022	السنة
0	0	0	0	12 618 000	12 876 004	استنيم
0	0	5 487	16 752	0	0	تازيازت
18845	13 312,56	1 195	959	357 615	617 488	شركة نحاس MCM موريتانيا
18 845	13 312,56	6 682	17 711	12 975 615	13 493 492	المجموع

جدول صادرات المعادن لسنة 2022

2021	2022	2021	2022	2021	2022	السنة
الحديد (طن)		الذهب (طن)		النحاس		المادة
12 695 981	13 205 401	0	0	0	0	استنيم
0	0	6,282	16,163	0	0	تازيازت
338 441	565049	1,411	0,937	25 275	12 367	شركة نحاس MCM موريتانيا
13 034 422	13 770 450	7,693	17,100	25 275	12 367	المجموع

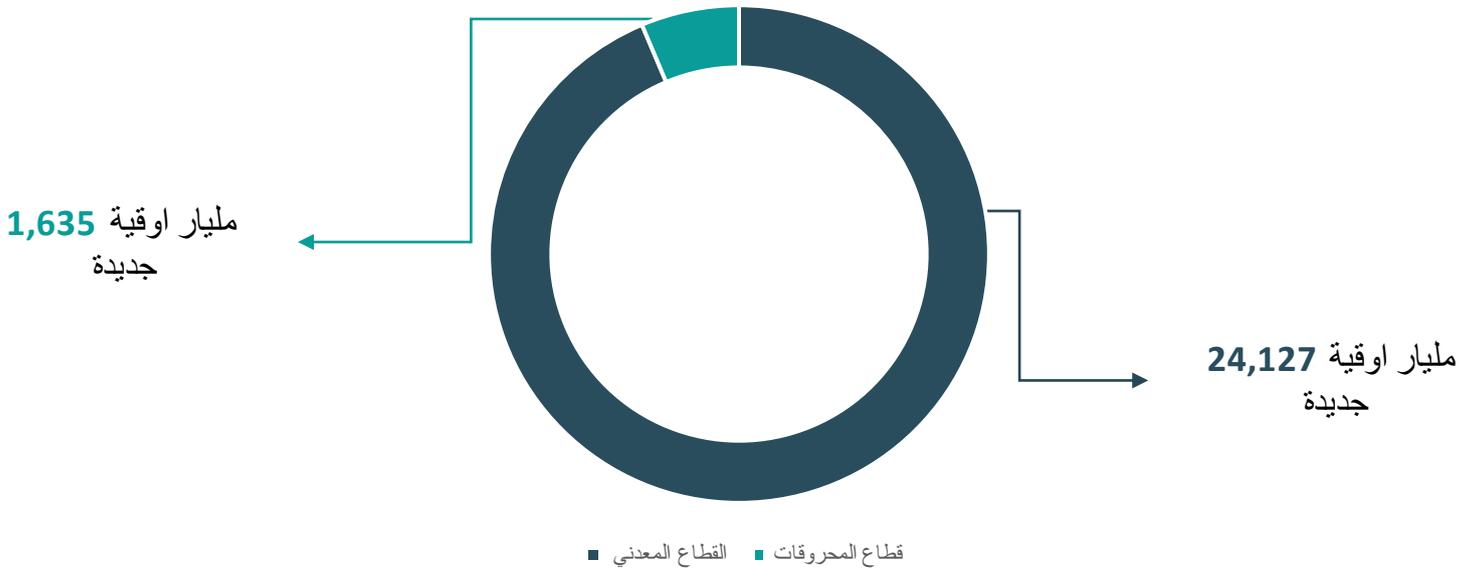
العائدات الإستخراجية المستلمة لعام 2022

ارتفعت المداخيل العامة للقطاع الاستخراجي الى 25,762 مليار اوقية جديدة .

تتوزع هذه المداخيل على النحو التالي

24,127 مليار اوقية جديدة تم ايداعها في الحساب الموحد لخزينة الدولة
1,635 مليار اوقية جديدة تم ايداعها في الصندوق الوطني لعائدات المحروقات

عائدات القطاع الاستخراجي لسنة 2022

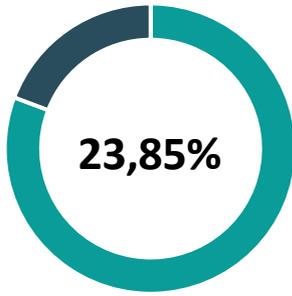


إيرادات القطاع الاستخراجي في 2020 و 2021 و 2022 حسب الشركات

2020		2021		2022		السنة
%	العائدات	%	العائدات	%	العائدات	الشركة
51%	5,597	72%	12,538	79%	19,079	استيم
10%	1,083	12%	2,029	6%	1,423	ام سي ام
40%	4,388	16%	2,79	15%	3,605	تازيزات
0%	0,012	0%	0,084	0%	0,019	اخرى
100%	11,08	100%	17,441	100%	24,127	المجموع

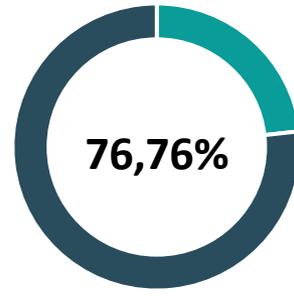
مساهمة القطاع الاستخراجي في الاقتصاد الوطني لسنة 2022

مساهمة القطاع الاستخراجي في الناتج المحلي الخام



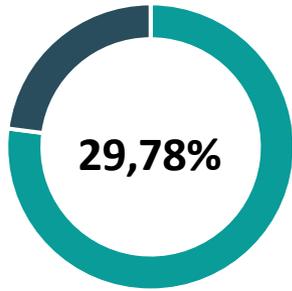
■ الناتج المحلي الخام للقطاع الاستخراجي ■ الناتج المحلي الخام الإجمالي

مساهمة القطاع الاستخراجي في الصادرات الوطنية



■ صادرات القطاع الاستخراجي ■ صادرات اخرى

مساهمة القطاع في مداخيل الميزانية 2022



■ عائدات القطاع الاستخراجي ■ الإيرادات العامة

العمالة المباشرة



■ تشغيل القطاع الاستخراجي ■ السكان النشطين

مساهمة القطاع الاستخراجي في الناتج المحلي الخام انتقلت مساهمة القطاع الاستخراجي في الناتج المحلي الخام من 23.75% سنة 2020 الى 21.79% سنة 2021 مسجلة بذلك انخفاضا طفيفا لترتفع الى 23.85% سنة 2022. ليساهم القطاع خلال السنوات الثلاث بمعدل 23.13%

مساهمة قطاع التعدين في الصادرات الوطنية:

وصلت قيمة صادرات الحديد إلى 47.2 مليار أوقية جديدة في العام 2022 مقابل 55.8 مليار أوقية جديدة في عام 2021، مسجلة انخفاضا بنسبة 15.3% نتيجة لانخفاض أسعار الحديد في السوق العالمية، على الرغم من زيادة كمية الصادرات (12.7 مليون طن في عام 2021 مقابل 13.3 مليون طن في عام 2022). وقد توزعت صادرات شركة اسنيم للحديد في عام 2022، حسب الوجهة، على النحو التالي: الصين (47.9%)؛ الجزائر (12.2%)، إيطاليا (8.3%)؛ أستراليا (6.6%)؛ اليابان (6.2%)؛ فرنسا (4.2%)؛ وألمانيا (4.0%).

شهدت صادرات الذهب زيادة قوية بسبب بيع الذهب بكميات كبيرة من قبل البنك المركزي واستئناف أنشطة شركة تازيزات. بلغت قيمة المبيعات 58 مليار أوقية في عام 2022 (بما في ذلك مبيعات البنك المركزي) مقابل 14 مليار أوقية في عام 2021. وقد ارتفع حجم الصادرات من 202.7 ألف أونصة في عام 2021 إلى 549.7 ألف أونصة في عام 2022، أي زيادة استثنائية بنسبة 171.7%.

بلغت قيمة الصادرات من النحاس 3.4 مليار لوقية في عام 2022، وهو انخفاض بنسبة 50%، وتم تأكيد ذلك بانخفاض بنفس النسبة في الحجم: 12.4 ألف طن في عام 2022 مقابل 23.3 ألف طن في عام 2021.

وبالمجمل، بلغت صادرات المعادن في عام 2022، 108.6 مليار أوقية بالإضافة إلى المبيعات الضخمة على مخزون البنك المركزي بقيمة 21 634 014 062 أوقية في عام 2022 (مصدر هذه المعطيات البنك المركزي). ولاحظنا أن الذهب أصبح لأول مرة أكبر صادرات البلاد (41%)، يليه خام الحديد (33.4%) ومنتجات الصيد (20.9%). يوضح الملحق 9.2.4 التفاصيل في التقرير.

مساهمة القطاع الاستخراجي في الاقتصاد الوطني 2022

مساهمة القطاع الاستخراجي في الإيرادات الحكومية تشكل مساهمة القطاع الاستخراجي في ميزانية الدولة ما يناهز 30% من الإيرادات، وقد انتقلت هذه المساهمة من 17,7% سنة 2020 الى 28,7% سنة 2021 فنسبة 29,78% سنة 2022.

2022	2021	2020	مليار أوقية جديدة
86,5	76,9	63,8	إيرادات ميزانية الدولة
25,762	22,1	11,3	الإيرادات المتأتية من القطاع الاستخراجي
29,78%	28,70%	17,70%	نسبة

المساهمة في التوظيف يشغل قطاع المعادن في عام 2022 بشكل مباشر 9165 شخصا، 6.42% منهم من النساء و 1% من الأجانب. (الأجانب يعملون لدى أم.سي.أم وتازيازت وجميع موظفي اسنيم موريتانيون). يُقدر عدد السكان في سن العمل في عام 2020، ب 2,255,032 نسمة، 41.5% منهم يحتمل أن يكونوا نشطين. وهو ما يعني أن العلاقة بين إجمالي العمالة المباشرة في القطاع (باستثناء التنقيب عن الذهب) والسكان النشطين هي 0.98 بالمائة. وهي نسبة أعلى بقليل من تلك الواردة في تقرير 2021-2020 بسبب الزيادة الطفيفة في القوى العاملة في مجال التعدين.

وظائف مباشرة	وطنيون	عمالة وافدة	نساء	المشغلون				
2021	2022	2021	2022	2021	2022			
472	487	0	0	6184	6495	6184	6495	اسنيم
52	79	58	48	1164	1414	1222	1462	تازيازت
16	22	37	43	1143	1165	1200	1208	أم سي أم
540	588	95	91	8491	9074	8606	9165	المجموع

متابعة توصيات تقرير 2021-2020

الرقم	التوصيات	حالة التنفيذ في عام 2023	التقييم
1	جمع مصادر البيانات الرئيسية لمناقشة تعاريف ومفاهيم وملاحم المتغيرات التي يجب ملؤها بالإضافة إلى المؤشرات ذات الصلة بتقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية	تم إجراء اتصالات منفصلة مع الجهات الفاعلة	
2	تضمن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في نطاق هيئات جمع البيانات (الإعلان عن الوظائف الرسمية لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي) للتحايل على أوجه القصور في النظام الإحصائي الوطني.	لم يتم اتخاذ أي إجراء	
3	فرض قيود على استخدام الأموال من الصندوق الوطني لعائدات المحروقات لتشجيع الاستثمار الإنتاجي والبنية التحتية الاجتماعية.	لا متابعة	
4	فرض قيود على استخدام الإيرادات من القطاعات الملوثة	لا متابعة	
5	تجريب طرق أخرى مثل فصل الجاذبية إذا كانت قاطعة والقيام بتنفيذ الترتيبات اللازمة.	لا متابعة	
6	إجراء دراسة النمذجة الضريبية من أجل محاكاة واستهداف نموذج "التقاسم العادل" لإجراءات التعدين" قبل توقيع الاتفاقيات.	لا متابعة	
7	تنفيذ سياسة المحتوى المحلي على أساس استراتيجية مناسبة	تمت	
8	مواصلة تبسيط وتوحيد النظام الضريبي في الصناعات الاستخراجية	لا متابعة	
9	إدخال معايير فنية واقتصادية لأهلية المتقدمين للنشاط التعديني	- الإصلاح الجاري للإطار القانوني	
10	ينبغي أن يتاح للأطراف المبلغة نموذج للجداول يمثل لمتطلبات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية والتقارير.	يتم عرض النماذج على مستوع البيانات	
11	مراجعة نظام الحوكمة في اتجاه الشفافية وريادة الأعمال، بعيدا عن التدخلات السياسية.	لا توجد بيانات متاحة	
12	تحسين احترام مواصفات مراجعي الحسابات بناء على معايير مهنية، والشفافية في الاختيار، ونشر التقارير وتقييمها، وبالتالي تعزيز ظهور ثقافة المساءلة. إعادة تنظيم مهنة المحاسبة العامة.	لا متابعة	
13	يجب على أصحاب المصلحة نشر الحسابات المدققة للسنة المنصرمة في نهاية الربع الأول من العام الجاري	تقدم كبير	
14	مواصلة الجهود لرفع مستوى الوعي والضغط على المسؤولين المعنيين.	تقوم به اللجنة الوطنية لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية	

توصيات من تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2022

N°	الجهات المعنية	التوصيات	المعاينات والمبررات	العناوين
I	وزارة العدل	التدقيق الدوري لعينة من أحكام المحاكم وإحالة الأمر إلى المجلس الأعلى للقضاء من أجل عقوبات مثالية ضد القضاة غير الأكفاء أو الفاسدين.	يشير كثير من المستثمرين وقاعلي المجتمع المدني والمؤسسات الدولية مسألة عدم الأمان القانوني	الحكامة الملائمة لتعزيز القوة التفاوضية على العفو
	الوزارة المكلفة بالتكوين المهني	تكتفب التدريب المهني في المهن المتعلقة بالصناعات الاستخراجية	مؤشر رأس المال البشري جد منخفض (حوالي 0.38؛ 150، تقديرات البنك الدولي، 2020).	
	وزارة المياه، البنترول والتجهيز والنقل	تحسين الوصول إلى المياه والكهرباء والإنترنت وتطوير المواصلات البرية والجوية والبحرية في ظل ظروف مرضية (توافر الخدمات وتكلفتها وجودتها).	وتيسر وضع البنية التحتية، بما في ذلك في المراكز الحضرية والمناطق الصناعية، بصعوبات في الحصول على الخدمات الأساسية مثل مياه الشرب والكهرباء والإنترنت والصرف الصحي، وسوء نوعية الطرق، وعدم استقرار النقل الجوي والبحري (مشاكل ميناء نوأكشوبو المستقل معروفة).	
وزارة الاقتصاد وزارة العدل المدني	تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد	مستوى الفساد مرتفع (المرتبة 140 من أصل 180 دولة في عام 2021 بدرجة 29/100، بتخفيض نقطة واحدة مقارنة بعام 2020).		
II	وزارة المالية	<ul style="list-style-type: none"> - يجب أن تكون هناك معايير اختيار محددة سلفاً بالنسبة لمديري ورؤساء مجالس إدارة الشركات عالية المخاطر، وخاصة تلك التي تستغل الموارد الاستخراجية. - يجب اختيار مراجعي الحسابات والمدققين على أساس شفاف ونشر تقاريرهم. - في حالة رفض التصديق على الحسابات، يكون تدخل هيئات التدقيق الأخرى منهجياً. 	من مخاطر ميزانية الشركات المملوكة للدولة مرتفعة بالنظر إلى تراكم الممارسات الإدارية السلبية على مدى عدة عقود (التوظيف غير الشفاف، والالتزامات المالية المشكوك فيها، والتفقات المتكررة غير المعترف بها، والمبالغة في تقدير الأصول، وسوء صيانتها، وما إلى ذلك).	حوكمة الشركات المملوكة للدولة وتسيير المالية العامة
	الجمعية الوطنية ووزارة المالية ومنظمات المجتمع المدني	<ul style="list-style-type: none"> - يجب مراجعة عينة من تقارير مدققي الحسابات بشكل دوري ونشرها ومعاقبة المخالفين. - يجب أن تمثل جميع تقارير التدقيق أو المدققين القانونيين لنفس الإطار (المعيار) المعتمد بموجب القانون. 	<p>محتوى تقارير مراجعي الحسابات القانونيين غير متجانس ويختلف باختلاف المؤلف.</p> <p>ينطوي الانضباط الميزانية على أوجه القصور التالية: (أ) الثباين في تكوين الإيرادات المحففة والتفقات الفعلية مقارنة بالتقديرات الأولية (ب) عدم التحكم في المدفوعات المتأخرة؛ (ج) الصعوبات في دماج إيرادات ونفقات المشاريع الممولة من الخارج في فواتير التسوية؛ (د) لإتقدم تقارير تنفيذ الميزانية في شكل تنويب الميزانية مع عدم وجود أي ضمان لدقة البيانات؛ (هـ) تتعلق عمليات التدقيق الداخلي فقط بالامثال المالي؛ (و) الجمعية العامة غير مؤهلة لممارسة الرقابة الخارجية.</p>	هناك ثغرات في التخصيص الاستراتيجي للموارد الاستخراجية من حيث إعداد خطط الأداء السنوية وتقدير تكاليف الاستراتيجيات القطاعية (الصناعة والتعدين) ومراعاة نفقات الاستثمار المكررة.
	الجمعية الوطنية ووزارة المالية ووزارة المالية الجهات والبلديات ومنظمات المجتمع المدني	إعداد خطط الأداء السنوية التي لم يتم إعدادها. وضع استراتيجيات قطاعية محددة التكاليف للقطاعات المتعلقة باستغلال الموارد الاستخراجية		

توصيات من تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لعام 2022

	وزارة التجارة منظمات المجتمع المدني		تعوق كفاءة تقديم الخدمات العامة منها ضعف المنافسة وسوء تخصيص الموارد في سياق يكون فيه وصول عامة الجمهور إلى المعلومات الاقتصادية والمالية محدوداً للغاية.
	وزارة المعادن والتبرول، وزارة المالية	تدقيق الأمتثال لإجراءات الترخيص وتنفيذ البنود التعاقدية.	لا يوجد تنفيذ لإجراءات مراجعة الحسابات وتنفيذ البنود التعاقدية مع الإحالة المرجعية لمصادر مختلفة (الإدارات المعنية)
III	وزارة العدل ووزارة المالية محكمة الحسابات منظمات المجتمع المدني	- تعزيز الضوابط المسبقة - تعزيز محكمة الحسابات بالموارد البشرية الكفوة وإعطائها الوسائل اللازمة للقيام بمهامها - تعزيز الضوابط الداخلية في المصالح والشركات العامة - وضع مبادئ توجيهية واضحة يجب اتباعها لإعداد تقارير مدقي الحسابات القانونيين.	تفتقر هيئات الرقابة والتدقيق إلى القوة والكفاءة، ولا يتم دائماً اتخاذ إجراءات بشأن نتائج تحقيقاتها. تقارير مراجعي الحسابات القانونيين ليست مؤطرة بشكل كافٍ.
	وزارة المالية الهيئة الوطنية للخبراء المحاسبين	تنظيم مهنة للخبراء المحاسبين على أساس معايير العضوية التي تتماشى مع المعايير الدولية أو المعايير المعمول بها في معظم دول المنطقة.	تكافح الهيئة الوطنية للخبراء المحاسبين من أجل وضع معايير شفافة للعضوية.
	وزارة المالية ووزارة العدل	مراجعة النصوص القانونية لإعادة تحديد الأشخاص المسموح لهم بالتصديق على الحسابات والعقوبات التي قد يتعرضون لها وفقاً للمعايير الدولية.	ممارسة التدقيق القانوني ليست منظمة بما فيه الكفاية

مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية

هذه الوثيقة هي تولىف لتقرير الإيرادات السنوية للقطاع الاستخراجية للسنة المالية 2022. وللمزيد من المعلومات والتفاصيل ، يرجى الاطلاع على تقرير عام 2022 المتاح على الموقع :

www.cnitie.gov.mr.



تم إعداد هذا الملخص من قبل الأمانة الفنية لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية موريتانيا

MR EITI



Initiative pour la Transparence des Industries Extractives
مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية

بالشراكة مع مشروع DEIM GIZ



أكتوبر 2023